قوله واما الاعتراض الثاني فغير وارد الخ اعلم ان الاعتراض الثاني وارد على الحصر المستفاد من السكوت في مقام البيان وعدم
الورود كناية عن بداهة الاندفاع لكون مآل ما اورده على طريق المص عين طريقه فقوله فان المراد بالمشترك الخ بيان رجوع ما اورده
الى ما قاله المص فان حاصل ما اورده تبديل مشترك بكلي بشرط عدم الاشتراك وحاصل دفعه ان المراد بالمشترك في طريقه ما اورده
المورد بالكلي في ما اورده هذا ما قصده لو قال لانا لم انحصار اندفاع الايراد الثاني بما حققه الشارح فان المراد بالمشترك اه
موردا على الحصر المستفاد من تقديم المتعلق في قوله بما حققنا اندفع اه لكان ايراد غير مندفع ويمكن ارجاعه اليه بنوع
تكلف فليتأمل صح

المجموع او كل شخص في القصد بان يكون القصد في كل منها الى الاجزاء
من حيث الاجتماع قوله ان وضع بعض الاعلام اه فاعل الفعل
اندفع وكذا قوله ان ذلك لا يختص به فاعل له ... واراد ببعض
الاعلام ما وضع لمن لم يره على ما سبق ثم ان حاصل كلامه انه لو لم
يلاحظ ذلك التحقيق لورد كل من الاعتراضين المذكورين لكن مع
ملاحظة ذلكما التحقيق يندفع كل منهما ... الاعتراض الاول بدون
ملاحظة ذلك التحقيق ظ واما اندفاعه بملاحظته فمحل نظر فان تسمية
الولد قبل ... رؤيته مثلا مما لم يكن الا بملاحظة الولد بصفات
كلية بحسب مفهومها فكان الواضع قال وضعت لكل موصوف بهذه
الصفات وان كانت تلك الصفات منحصرة في الخارج في فرد ذلك
ظ عند التامل الصادق واما الاعتراض الثاني فغير وارد وان لم
يلاحظ تحقيقه فان المراد بالمشترك بين المتشخصات ما لا يمنع العقل
شركة بينها وهو عين الكلي وعلى تقدير وروده اندفاعه بذلك التحقيق
محل نظر لما ذكرنا فتامل حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين
قوله كضمير الغائب نقل عنه سيأتي في الخاتمة ما يتعلق بضمير الغائب وشرحه
على وجه يظهر منه ان المص على ان ضمير الغائب موضوع للجزئيات
الحقيقية انتهى كلامه ما ذكره المص في الخاتمة متعلقا بضمير الغائب

اقول انا وروده

قوله فكان الواضع قال وضعت لكل موصوف الخ ان اراد ان القصد اولا وبالذات في بعض الاعلام
الى كل موصوف فلم كيف لا وقد اثبت الشارح
خلافه في ضمن دفع الاشكال وايده المحشي
بل قيل وقال وان اراد ان القصد اليه ثانيا
وبالعرض كما يؤيده قوله وكان الواضع صيت
اياه باداة التشبيه فمسلم لكن لا يثبت مدعاه
بل هو مآل تحقيق الشارح الذي احال دفع
الاشكالين عليه ولا يلزم منه اندفاعه
في القسم الثاني ولعل منشا هذا الوهم
قوله الشارح فيما تقدم الا على القول بان
الواضع للالفاظ كلها هو الله تعالى
فليتامل حق التامل حتى يتبين الحق
من الذاهل
صح

قوله وعلى تقدير وروده الخ يريد ان ...
اندفاعه وان كان بديهيا لاندراج ما
يجاب به في ايراده على ما حققه المحشي
لكن اندفاعه بتحقيق الشارح محل نظر
لما بيّنه بقوله فان تسمية الولد الخ هذا لكن
يمكن الدفع بما حققه الشارح ايضا فليتامل
وبعد لا يخلص عن توجه الاعتراض على
الحصر المستفاد من تقديم المتعلق تدبر
صح

هو

هو قوله المص التنبيه العاشر في ضمير الغائب فكليته نظر فتامل هذا كلامه
واختار الشارح ان هذا ... القول اشارة الى ... نظرين
نظر في تحقيق مفهوم ... ضمير الغائب ونظر في كليته في الجملة وهو اذا كان
راجعا الى الكلي لا انه نظر واحد بان يجعل قوله وكليته عطفا تفسيريا
للقول في ضمير الغائب وبين النظر في تحقيق مفهومه بانه هل هو
موضوع للجزئيات مفهوم ما تقدم ذكره فح يكون استعماله في
الجزئيات والكليات جميعا بطريق الوضع فان المفهوم الذي هو ما
تقدم ذكره يصدق على الكليات المتقدمة الذكر كما انه يصدق على
الجزئيات المتقدمة الذكر والغرض انه موضوع لجزئيات ذلك المفهوم
او هو موضوع للجزئيات مفهوم شخص تقدم ذكره فح يكون استعماله
في الكليات يرجع الضمير اليها على سبيل التجوز لان المفهوم الذي هو شخص
تقدم ذكره لا يصدق الا على الاشخاص دون الكليات و
الغرض ان وضعه لجزئيات ذلك المفهوم ويقوي الوضع الاول كثرة رجوع
ضمير الغائب الى المفهومات الكلية المتقدمة ذكرها وبعد القول بالتجوز
ويقوي الثاني انه نظم كل طائفة في سلك وعد افراد نوع واحد في حكم
واحد من الامور المهمة عند علماء العربية حتى جعلوه جادة مسلوكة ثم
قال في قوله المص فتامل حتى يظهر لك ان القول بالتجوز اهون من فوت

اشارة بهذا الى ان الاضافة في قوله مفهوم ما تقدم ذكره بيانية منه

كم